تسجيل الوفيات

ما أهمية تسجيل الوفيات ؟

تشكّل الوفيات إحدى أولويات الوقائع الحيوية التي أوصت الأمم المتحدة بتسجيلها[١]. وتمثل الوفيات وأسبابها إسهامات أولية بالنسبة لمسألتي الحوكمة والتنمية. وتوفر إحصائيات الوفيات المستمدة من هذه السجلات أدلة حاسمة يُستعان بها في السياسات العامة للصحة والتخطيط الصحي. ويمكن استخدام سجلات الوفيات لضمان أن ما هو وارد من بيانات في قوائم المصوتين والسجلات الأخرى دقيقاً وأن الوثائق الإدارية تعبر تعبيرا دقيقا عما هو موجود في السجلات الحديثة.

وتخدم سجلات الوفيات غرضين رئيسيين:

١ -**غرض قانوني وإداري:** فحق الفرد في أن يوضع له حساب في الحدين الأقصيين للحياة أمر أساسي لتحقيق إدماجه الاجتماعي. وعلى الرغم من وفاة أحد الأحباء هي سبب للحزن والأسى، فإنه من الضروري من الناحية القانونية للأقرباء تسجيل الوفاة واستخراج شهادة بحدوثها. فشهادات الوفاة تقدم دليلاً قانونياً على حدوثها وعلى الظروف التي حدثت فيها، ويُشترط تقديم شهادة الوفاة في كثير من الأحيان قبل الحصول على رخصة الدفن، أو الزواج من جديد، أو الحصول على الميراث، أو الإعانات الاجتماعية، أو وإيجاد حلول للقضايا الجنائية المرتبطة بحادثة الوفاة.

وتستخدم سجلات الوفيات أيضا في برامج السلامة العامة والوقاية من الحوادث، وفي حذف الملفات من أنظمة تحديد هوية الأفراد، ومن الاستفادة من الضمان الاجتماعي، والقوائم الانتخابية، ونظم الضرائب، وملفات الخدمات الحكومية.

٢ -غرض إحصائي: توفر سجلات الوفيات وأسبابها أساساً لجمع إحصائيات الوفيات، التي تشكل المعطيات الأولية للسياسات العامة للصحة والتخطيط الصحي، ولرصد البرامج الصحية وتقييمها. ولتحديد أنشطة البحوث الصحية وترتيبها حسب الأولويات. وتفيد إحصائيات الوفيات وأسبابها المجتمعات لأنها تساعد الحكومات على التخطيط للخدمات التي يستفيد منها المواطنون.

وتحظى سجلات الوفيات وأسبابها بأهمية خاصة بالنسبة للصحة العامة، لكونها تحدد حجم التهديدات التي تشكلها الأمراض الرئيسية وخريطة توزيعها. وتمثل البيانات الدقيقة التي تقدم في الوقت المناسب فيما يتعلق بمعدل الوفيات وأسبابها حسب العمر والجنس على الصعيدين الوطني ودون الوطني أمراً ضرورياً لوضع البرامج والسياسات الصحية ورصدها وتقييمها. وتساعد هذه التقديرات الصحية أيضا في تحديد كيفية توزيع بلايين الدولارات من تمويل الصحة واستثمارها على نحو فعال. وتبرر تلك التقديرات حجم الإنفاق الخاص بالصحة العامة على التدخلات الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للوفاة المبكرة، من قبيل التحصين ضد الحصبة، والحصول على الرعاية الماهرة للوقاية من الوفيات النفاسية. واتخاذ تدابير مكافحة التبغ للوقاية من الوفيات بسبب السرطانات وأمراض القلب والأوعية الدموية، والتدخلات الرامية إلى تغيير السلوك للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز[٢].

ويدفع المواطنون في البلدان النامية ثمنا باهظاً عندما تتعرقل عملية صناعة القرار في مجال الصحة العامة بسبب غياب البيانات الموثوقة والشاملة. ويمكن أن تتضرر النفقات الحكومية والمساعدة الإنمائية على السواء إذا كانت البلدان غير قادرة على تقديم الأدلة على مدى فعالية التدخلات الكفيلة بالحيلولة دون حدوث الوفيات المبكرة الناجمة عن الضعف الذي تعاني منه نُظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

ويحظى تسجيل الوفيات والمعلومات التي يقدمها ذلك التسجيل بأهمية كبيرة لمتابعة التقدم المحرز في مجال التنمية الاجتماعية للبلدان. وعلى سبيل المثال، فإن قياس التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يعتمد على البيانات الدقيقة المتعلقة بالوفيات وأسبابها. وفي القطاع الصحي وحده، تحتاج ثمانية نتائج صحية وما يرتبط بها من مؤشرات ومؤشرات فرعية إلى بيانات ذات جودة عالية بشأن المواليد والوفيات وأسبابها.

ما هو الوضع الآن؟

يتخلف تسجيل الوفيات كثيراً عما هو عليه الحال بالنسبة لتسجيل المواليد في معظم أنحاء أفريقيا. ذلك أن معظم الوفيات في أفريقيا تتم خارج المرافق الصحية ونادرا ما يشهد طبيب على سبب الوفاة. ولا تراعي المبادئ التوجيهية والمعايير الدولية القائمة المتعلقة بتحسين التسجيل المدني هذا السياق الفريد في أفريقيا، وبالتالي هناك حاجة إلى وضع واعتماد نهج ابتكارية فيما يخص الحالة الخاصة بالقارة.

ومن بين ٤٦ دولة من الدول الأعضاء في المنطقة الأفريقية لمنظمة الصحة العالمية، لا يوجد سوى بلد واحد قادر على تقديم بيانات عالية الجودة بشأن أسباب الوفيات (موريشيوس)، وهناك ثلاثة بلدان أخرى لديها القدرة على تقديم بيانات ذات جودة ضعيفة أو متوسطة (سيشيل، وجنوب أفريقيا، وزمبابوي). وبالإضافة إلى ذلك، فإن مصر، والمغرب بإمكانهما تقديم بيانات ضعيفة أو متوسطة الجودة عن أسباب الوفيات[٣]. ولاحظ البنك الدولي مؤخرا أن الافتقار للمعلومات المتعلقة بالوفيات وأسبابها يعني أن المشاكل تنشأ من استخدام التقديرات، وأن الطريق الوحيد لتتبع التقدم المحرز على نحو دقيق هو من خلال إتباع نُظم متكاملة للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية[٤].

---

(١) يحظى تسجيل وفيات الأجنة بالأهمية كذلك لأنه يدعم التسجيل الدقيق للمواليد الأحياء من الأجنة ولوفياتهم.

(٢) انظر مقال غريتشين فوجيل بعنوان كيفية تعداد الموتى على الرابط: http://www.sciencemag.org/content/336/6087/1462.2.

(٣) تقرير الإحصاءات الصحية العالمية لسنة ٢٠١٢. متوافر على http://apps.who.int/iris/bitstream/10665/44844/1/9789241564441_eng.pdf

(٤) تقرير البنك الدولي لسنة ٢٠١٤، Global Civil Registration and Vital Statistics Scaling up Investment Plan 2015-2024، متوافر على http://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/document/HDN/Health/CRVS%20Scaling-up%20plan%20final%205-28-14web.pdf.

وبعد إصدار الشهادات الطبية المتعلقة بالوفيات، فإن الأسباب الكامنة وراءها تُرمَّز حسب الفئة الإحصائية وفقاً للنسخة الحالية (النسخة العاشرة) من التصنيف الإحصائي الدولي للأمراض والإصابات وأسباب الوفاة. ومع ذلك، فإن معظم البلدان الأفريقية لا تستخدم هذا التصنيف الإحصائي الدولي، الأمر الذي يحد من إمكانية فهم البيانات ومقارنتها واستخدامها.

ما الذي يجري القيام به؟

الطريقة التقليدية المتبعة في جمع بيانات الوفاة وأسبابها هي من خلال اتباع نظام شامل التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. غير أن هذه النظم لا تعمل على الوجه الصحيح في أفريقيا. وأعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي ومنظمات رئيسية إقليمية ودولية أخرى البرنامج الأفريقي للتعجيل بتحسين نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. ويهدف البرنامج إلى توجيه كيفية إجراء إصلاح منهجي ودعم التقدم المستدام في تحسين نُظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في البلدان الأفريقية.

كيف يمكننا تحسين الواقع ؟

- **استعراض الإطار القانوني لتسجيل الوفيات:** للتأكد من أنه يؤسس لنظام تسجيل للوفيات يعمل بشكل جيد ودائم وإلزامي بما في ذلك جعل شهادة الطبيب على الوفاة أمراً الزامياً. وينبغي أن يتضمن القانون تدابير من أجل ضمان سرية البيانات والتقارير. كما ينبغي أن تَعتَمِد مراسم الدفن والحرق على الحصول على شهادات الدفن.
- **بناء القدرات التقنية والإدارية وتوسيع نطاق نظم التسجيل:** ذلك أن استخدام الطرائق المعمول بها في تجميع الإحصاءات حسب أسباب الوفاة من أجل وضع مقارنات دولية هو أحد مجالات الخبرة التقنية التي تتقاطع ضمن تخصصات علم السكان، وعلم الأوبئة والإحصاءات. وينبغي تطوير المعارف والمهارات العملية اللازمة في هذه التخصصات العلمية، وكذلك في إدارة نظم التسجيل.
- **زيادة درجة الوعي في أوساط الأطباء بشأن ممارسات إصدار شهادات الوفاة** وتحسين مهاراتهم في كيفية استخدام نموذج الشهادة الطبية الدولية لسبب الوفاة. وكذلك ينبغي تدريب مدوني الإحصاءات والمكلفين بتصنيفها على استخدام التصنيف ا الدولي للأمراض.

- **اعتماد أساليب مبتكرة لجمع المعلومات بشأن أسباب الوفاة بالنسبة للأحداث التي تقع داخل المنازل من خلال استخدام التشريح اللفظي للجثث.**
- إنشاء **آليات للتعاون** بين وزارات الصحة العامة والهيئات الوطنية للإحصاءات والمشرفين المحليين على التسجيل من أجل تحسين عمليات منح شهادات أسباب الوفيات وكفالة الحصول على بيانات ذات جودة أفضل.
- **إيجاد حلول مبتكرة للوصول إلى المناطق النائية والريفية**، مثل إقامة الشراكات مع الزعماء الدينيين والمنظمات الدينية، واستخدام نظم التسجيل المتنقلة أو نظم التسجيل التي تستعين بالهواتف النقالة.
- **تكثيف عمليات تثقيف الجمهور للحد من الوصم**، لاسيما في الحالات التي يكون فيها لسبب الوفاة علاقة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وذلك لفتح المجال لتسجيل جميع حالات الوفيات.

United Nations Economic Commission for Africa

World Health Organization

UNFPA United Nations Population Fund

UNHCR

unicef

Plan

INDEPTH

SSD Africa Symposium on Statistical Development